الجزء الثالث

دراسة بعنوان «فى إدارة الأزمة الممتدة الجامعات المصرية:
منظومة الخطايا السبع لثقافة الامتحانات كعائق لتفعيل منظومة «ثقافة البحث العلمى»:
نحو رؤية مستقبلية للإصلاح الجامعى من منظور لغويات التفاوض وإدارة الأزمات

ملخص الدراسة وأسئلتها:

تعالج هذه الدراسة فجوة الإدارة الأكاديمية الراهنة التى تعانى منها الجامعات المصرية، وهذه الفجوة قد أصبحت فى ازدياد وتفاقم كبيرين؛ لعدم التدخل الإيجابى المبكر معها عبر السنين، مما ألحق أكبر الضرر بمكانة الجامعات المصرية ذات المكانة الطليعية والمرموقة في العالم العربى الإسلامى وفى العالم. فلقد أصبح المناخ الجامعى يتسم بتفاعلات لها سمات ثقافة الامتحانات السلبية، التى لا تمثل فقط العائق الرئيسى أمام تدشين ثقافة البحث العلمى المتقدم الذى يليق بعراقة مصر ونهضتها المبكرة، بل أصبحت أجواء الجامعات معبأة بأجواء غير صحية، تتمثل إحدى ظواهرها فى حالة الجمود وسمات التسلط الفكرى، الذى قد يصل فى حالات بعينها إلى مرحلة من الإرهاب الفكرى الذى قد يتجسد فى النقاش والأداء الإدارى أو فى بعض تفاعلات الطلاب والأساتذة أو من خلال ثقافة الامتحانات كمنظومة مولدة لثقافات تفاعلية سلبية تناولتها بالتحليل فى إطار نموذج لغويات التفاوض، الذى قدمته وطورته عبر دراسات عديدة (منها دراسة بعنوان: مقدمة فى علم التفاوض الاجتماعى والسياسى – عالم المعرفة – الكتاب ١٩٠ ، ١٩٩٤، الكويت).

والسؤال المحورى والمركب هنا هو: كيف تشكل منظومة ثقافة الامتحانات العائق الأساسى أمام تدشين «منظومة ثقافة البحث العلمى»؟ وما السبيل للوصول إلى بديل ممكن لثقافة الامتحانات المهيمنة والمولدة لثقافات سلبية سبع وهى: «ثقافة تبديد الوقت»، «ثقافة الاستلاب والصمت»، «ثقافة غيبوبة الماضى»، «ثقافة عدم الثقة»، «التسلط والتلقين والحفظ»، «التناحر» و«مقاومة التغيير الإيجابى»؟

وبكلمات أخرى كيف يجسد كنترول الجامعات الراهن، وبعمق، السمات السلبية بهذه الثقافات السبع؟ وكيف يمكن التصدى لهذا الصرح الأصم وتفكيكه وتغييره من خلال ثقافة التفاوض الإيجابى .. حيث إنه يمثل بوتقة تفاقم لسمات الأزمة الممتدة للجامعات المصرية، ويمثل العائق الأساسى لتدشين ثقافة البحث العلمى المتقدم فى جامعاتنا؟

إن اختيار موضوع الدراسة هذا، بمثابة محاولة التصدى لأسئلة محورية فى عمق عملية التنمية... لأن التعامل مع هذا الموضوع يمثل محاولة الإجابة على السؤالين التاليين بطريقة غير مباشرة وهما:

١- كيف نتعامل مع عملية إعادة هيكلة السياقات التفاعلية على نحو إيجابى؟ كيف نتعامل مع عقلية «ترسيخ القائم السلبى» و«مقاومة التغيير الإيجابى»؟

٢- كيف نرسخ ثقافة الفكر التفاوضى الإيجابى المنطلقة من القواعد المقصدية للدين الحنيف والتعامل مع المستقبل وتحدياته والإيقاع المتسارع من حولنا فى العالم، بعيداً عن واقع «التسحلف» المعاش؟ وبالتالى فإن الافتراض Assumption الذى

ثقافة التفاوض الإيجابي وثقافة البحث العلمي

في مواجهة الثقافات السبع التي تولدها ثقافة الامتحانات

تقوم عليه هذه الدراسة هو أن ثقافة تدشين وتعميق البحث العلمى أمر لا يأتى بحلول فوقية من خلال مشروعات بحثية وتوفير امكانيات لها فقط، بل إن الخطوة الأولى والمحورية تتمثل فى وقف مفعول ثقافة الامتحانات وهيمنتها وتفكيكها كأساس لتدشين ثقافة البحث العلمى.

- **المشكلة ذات النطاق الأوسع، وموقع وبؤرة المشكلة المتناولة، واسئلتها فى هذه الدراسة:**

إن العلاقة بين مفاهيم «الإصلاح» بشكله وتيرته الراهنة، خاصة فى سياق ما يمكننا تسميته بالإصلاح الجامعى وهيمنة «ثقافة الامتحانات» التلقينية والقائمة على الحفظ والتسطيح، وتعطيل تدشين ثقافة البحث العلمى والقدرات النقدية الابتكارية والخلاقة، وأحداث الإرهاب الإجرامية الأخيرة التى مرت بمصرنا الغالية، وكذلك وجود مستويات للاستبداد والأحادية فى تفاعلات واقعنا الثقافى؛ كل ذلك يشكل علاقة متداخلة ولابد من الإشارة إليها لكى ندير تفاعلاتنا بما يمكننا من الانتقال إلى مستقبل أفضل بإذن الله.

فالإرهاب صديق الاستبداد، ويبدأ من التطرف الفكرى وتسلط فكرة بعينها على وجدان الإرهاب أو المستبد والوصول به إلى حالة انفعالية قصوى فى النهاية... لا تقبل المناقشة أوالمنطق وقد تصل إلى حالة من تخطى كل الخطوط الحمراء، وهو الحد الذى دفع البعض إلى ممارسة العنف وقتل الأبرياء وخسارة أنفسهم ودينهم بالإضافة إلى الإساءة للإسلام وعدم التفريق بين الاستشهاد فى سبيل الوطن وبين الاعتداء على الأبرياء دون علم أو دين. إن هذه الدراسة تذهب إلى القول بأن «ثقافة الامتحانات» والحفظ الظاهرى للمعانى و«ثقافة الشكل وليس الجوهر» هى المهيمنة والمحتلة لأكبر مساحات التفاعل، خاصة فى جامعاتنا وهى التى ساهمت فى تسطيح غير مسبوق لأجيال، كما أدت إلى «صفر الجامعات» الذى حصلنا عليها مؤخراً بعدم وجود أى جامعة مصرية أو عربية ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم. إن هذه الدراسة تذهب إلى أن العوائق الأساسية للبحث العلمى وتقديم المقترحات والحلول التى تعرفنا عليها فى الأبحاث التى كتبت عن البحث العلمى وفى مؤتمرات البحث العلمى العديدة مؤخراً وغيره من الخطابات تقدم زوايا عديدة للمشكلة، إلا أن البعد الأساسى المفتقد الذى تحاول هذه الدراسة التعامل معه يتمثل فى الافتراض Assumption التالى: **إن تدشين ثقافة البحث العلمى لا يأتى من أعلى ومن مشروعات بحثية وتوفير الامكانيات لها فقط، بل أن الخطوة الأولى والأساسية التى لابد منها تتمثل فى العمل على وقف مفعول ثقافة الامتحانات وهيمنتها وتفكيكها وتدشين الثقافة المعاكسة لها، وهى «ثقافة البحث العلمى» بالمعنى الأرحب.** فثقافة الامتحانات الراهنة تغذى وترعى التسطيح الفكرى وحالات «التسلط» و«العقاب» و«الغش» الذى تولده طبيعة الامتحانات التلقينية ومنظومة هذه الثقافة. فهذه الامتحانات تعتمد على أسئلة التذكر والحفظ Knowledge & Memory Questions بنسب تخالف أى معايير علمية دولية للجودة، وهى التى لا يتمكن معها أى عقل طبيعى

من سردها كاملة فى الامتحانات ، مما جعل ظاهرة الغش البشعة أكثر تفشياً، ولذلك فإن المطلوب هو تدشين أسس ثقافة «البحث العلمى» التى تعتمد أساساً على أسئلة الفهم والتحليل Comprehension & Analysis والقدرات النقدية Critical Skills والدمقرطة وإقامة الحجج الموضوعية Argumentational Skills وصولاً للحلول ولترسيخ قيم الحوار والتفاوض الإيجابى لحل مشكلاتنا على كافة الأصعدة.

لقد ولدت «ثقافة الامتحانات» عدة ثقافات أخرى ذات علاقة وثيقة بها مثل التركيز على الشكل لا المضمون، وأوجدت حالة من التغييب الغريب، فهناك من يبايعون السيد رئيس الجمهورية اليوم (بالنيابة عن ٧٠ مليون كما تقول اللافتات والبيانات) وكأن هؤلاء يفتقدون مهارات الإنصات الإيجابى، وكأنهم نسوا أو تناسوا أن عهد الاستفتاءات من المفترض أن يكون قد ولى، وإن السيد الرئيس نفسه هو الذى نادى بإنهاء عهد هذه الاستفتاءات، كما ولدت ثقافة الامتحانات هذه ثقافة الفبركة والتلاعب والتسلط الفردى إلى الحد الذى رأينا معه «ثقافة المبيدات المسرطنة» التى أسماها أهل التخفيف والفبركة «بالمبيدات غير المطابقة للمواصفات»، إلى آخر ذلك مما كرسته طبيعة وجوهر منظومة «ثقافة الامتحانات» الراهنة التى تتسم بما يلى:

١- تعميق الجمود والاعتماد على نظم ولوائح بالية لا تواكب التطورات المتلاحقة فى عمليات التطور الإدارى وتطور العلوم بإيقاع غير مسبوق فى التاريخ، ويواكب هذا الجمود شيوع عقلية الجزيئات السلبية دون النظر كلية فيه والخوض فيه بجرأة وشجاعة وسرعة مستحقة ومطلوبة فى عالم لا بقاء فيه إلا «للأصلح والأسرع» معاً.

٢- وبما أن ثقافة الامتحانات الراهنة قد ارتبطت بالمناهج العتيقة وفكر «التسحلف»، فإننا ندعى أن مناهجنا تتخلف كثيراً عن المناهج فى جامعات العالم المتقدم، يقول د. يحيى الجمل على سبيل المثال لا الحصر: «إن كليات الحقوق فى مصر، مثلاً، تتخلف بمدى زمنى يقدر بخمسين عاماً عن نظيراتها فى العالم المتقدم». وإن إعادة النظر فى ثقافة الامتحانات بفلسفتها المهيمنة تعنى إعادة النظر فى المناهج وفلسفتها على مستوى كافة التخصصات.

٣- إن ثقافة الامتحانات قد رسخت فكر التسلط والأحادية والمركزية والسلبية فى التعليم، وخرّجت أجيالاً من الحفَظة متواضعى المهارات النقدية والإبداعية التى نلاحظها تتجلى - مع الأسف - فى مراحل الدراسات العليا اليوم .

لقد ولدت هذه الثقافة عندنا فقط ما أسميه «بثقافة إعلام الامتحانات» ... حيث تنتشر على الأرصفة كتيّبات لا حصر لها بعنوان «ماذا تفعل ليلة امتحانات الكيمياء، أو ليلة الجغرافيا؟» وهكذا باقى المواد!!.. هذا فى غياب تام عما يحدث فى

المناهج الحديثة والمجتمعات الحديثة الساعية للتقدم الحقيقى، والتى ابتعدت عن جو «الإرهاب الفكرى» ليلة الامتحانات. إن كارثة تأثير «ثقافة الامتحانات» الراهنة والمهيمنة على واقعنا التعليمى والأكاديمى لم تقتصر على مناخ الجامعات، بل امتدت إلى سمات عديدة فى إعلامنا، حيث نجد نسبة كبيرة من أسئلة متسلطة، بل برامج متسلطة تلح على فكرة بعينها دون طرح الفكر الآخر على حقيقته كما ينبغى، حيث تستخدم فيها أساليب الابتسار المفتعل، والأمثلة كثيرة ورصدناها فى دراسة أخرى[٢] . والمتأمل حتى لمسابقات الإعلام العربى كله يجدها مسابقات تنتمى لثقافة امتحانات الحفظ والتلقين... فبرنامج من سيربح المليون مثلا مليء بأسئلة الحفظ والتلقين «إياها» مثل «متى استشهد صلاح الدين الأيوبى؟» هل سنة كذا أو كذا أو كذا... فلا يوجد مثلا أسئلة تحليل Analysis question صحيح وتحليل خاطئ، أو أسئلة فهم أو استيعاب أو تركيب Synthesis فى مناهجنا[٣] ، فاختباراتنا وحتى مسابقات الترفية عندنا ترسخ الحفظ الصم القاتل. ولقد استمعت – مضطراً – إلى إحدى المسابقات وأنا فى عيادة الطبيب، وجاء فيها: «أحرز أبو تريكة – وهو لاعب كرة – ٦ أهداف فى مباريات الأهلى الأخيرة، فهل أحرز فى الزمالك هدفين أم هدف أم ثلاثة منهم؟» وتستكمل منظومة إعلام الامتحانات هذه بصور أخرى غير موجودة فى أى بلد أخر، حيث أخبار تفقد وتصريحات الوزراء عن الامتحانات، وذلك على غرار تصريحات السيد وزير التعليم على مواد الامتحانات والتوجيهات بأن يأتى الامتحان من «**نص الكتاب المدرسى**»، وأن يكون فى مستوى «**الطالب المتوسط**». وكما طالعتنا جريدة الأهالى فى تقرير إخبارى بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٦ بعنوان: «**تعليمات بعدم زيادة أسئلة الذكاء على ١٥٪ هذا العام**».. ولذلك وجدنا ونجد مجاميع غير مسبوقة فى تاريخ التعليم عندنا وطلاباً يحصلون على مجاميع ١٠٣ من ١٠٠٪ وإذا حصل الطالب على ٩٠٪ فقد نسمع عن مندبة وأحزان تقيمها بعض الأسر، خاصة بعد أن يعلن سيادة الوزير النتيجة فى مؤتمر صحفى وكأنها نتيجة الحرب العالمية الخامسة!! هل يحدث هذا فى أى بلد آخر؟... الإجابة بالقطع لا، لكنها ثقافة الامتحانات التى ولدت نوعاً من الفكر التخويفى المتسلط الذى يقترب من مصطلح «**الإرهاب الفكرى**» وهذا على حد تعبيرات الطلاب، حيث إن أسئلة الامتحانات وثقافتها الراهنة قد خلقت أشكالاً من الخوف والرهبة والإرتباط السلبى؛ بسبب عدم توزيع الدرجات على مدى العام الدراسى كله دون وضع النسبة الأكبر للأداء وظروفه فى يوم واحد فقط فى آخر العام (راجع تقرير الأهرام ويكلى)[٤] .

لقد ولدت ثقافة الامتحانات القائمة ثقافة فرعية أخرى، وهى ثقافة «**الامتحانات المولدة للبراشيم وللغش**» من كثرة اعتمادها على الحفظ والتسميع، وعندما نمسك

بطالب ومعه «برشام» يعترف بأنه قد صور هذا البرشام لأعداد كبيرة من زملائه نظراً لعبقريته فى صنع البرشامة وترويجها. وفى حوار لى مع أحد العاملين بشركة معروفة، ذكر لى إنه يندم ويرجو التوبة من الله – سبحانه وتعالى – لأنه قد نجح بالبراشيم فى كل مراحل التعليم، وإنه يريد أن يعترف ليكفر عن هذا الإثم الكبير، إلا أنه استطرد قائلاً: «إلا أن البرشام – مع الأسف – قد أصبح له فن وأصول لا يقدر عليها أى أحد». هذه بعض من أمثلة إفرازات ثقافة الامتحانات المولدة للغش والبراشيم، فهل نجد علاقة بين مثل هذا التحليل وبين من ينهبون ملايين الجنيهات التى نهبت جهاراً نهاراً على يد مجرمى القروض الذين نهبوا أموال الشعب!! والتى تلزمنا بوقف هذه المهزلة الفكرية والأخلاقية من جذورها، والسعى لتغيير مناهجنا وثقافة مثل هذه الامتحانات التلقينية كأحد مستويات المشاكل التى ينبغى لنا التصدى الإيجابى لها.

السياق الأشمل: «الإصلاح الجامعي» ونمطان للحديث عن «الإصلاح» فى واقعنا الثقافي:

إن ملف هذه الدراسة كان لابد له وأن يتعرض لمفاهيم «الإصلاح»، و«التجديد» و«التحديث»، و«الإصلاح الديمقراطى»، وما إلى ذلك من المفاهيم ذات التردد العالى للغاية فى وسائل إعلامنا وندواتنا وكتاباتنا. ولقد شاركت فى عدد من مثل هذه الندوات التى ركزت على فكر «الاصلاح» و«التجديد»، ورصدت من خلالها نمطين أساسيين تكررا بشكل كبير فى معظم هذه الندوات والمقالات، وهما:

١– نمط مناقشة الخطاب الفكرى العمومى للتجديد والتحديث والإصلاح، ولكن فى أغلب الأحيان دونما الخوض المتعمق فى حالات ملموسة بعينها؛ ولذلك نطرح فى هذه الدراسة مشكلة عميقة نراها العقبة الأولى والرئيسية للإصلاح الجامعى، الذى له إنعكاساته الأكيدة فى الإصلاح المجتمعى والسياسى بصفة عامة.

٢– نمط رفض الأجندات الخارجية التى جاءت متخفية من وراء مسميات براقة «كالتحديث»، و«التجديد»، و«حقوق الإنسان»، و«الديمقراطية»، والإصلاح فى التعليم وفى المجالات الأخرى، وما إلى ذلك ، كما جاء فى مشروع الشرق الأوسط الكبير وما على غراره من مشاريع أصبح من الواضح – خاصة بعد أحداث السنوات الأخيرة التى شهدتها منطقتنا – أنها مشاريع مراوغة لتحقيق الهيمنة والسيطرة الأجنبية على مقدرات أمتنا العربية الإسلامية فى الأساس، ووجب التصدى الإيجابى لها ومناظرتها والاستفادة مما قد يفيد بالفعل واحتواء ورفض مالا نراه مفيداً وإيجابياً بدلاً من تفشى حالة رد الفعل المتجمد والمندهش

المتأخر، أو التصدى السلبى والمتمثل عادة فى معادلة تفاعلية غريبة من قبل البعض يتمثل أحد شقيها فى ظاهرة الاندهاش والغضب العارم والشجب الصارم من ناحية، بينما يتمثل الشق الآخر فى **استمرار حالة الجمود ونبذ التغيير الإيجابى والتجديد والتحديث المطلوب لمجابهة التحديات والمستجدات من ناحية أخرى، فتزداد بذلك حالات الاحتقان وحالات فقد المناعة التى تساعدنا حقاً على مواجهة التحديات التى نتعرض لها**. وبكلمات أخرى نقول إن التغيير الإيجابى والاصلاح بكل مستوياته الإدارية والسياسية ينبغى أن يكون من منطلقات ثوابت هذه الأمة العريقة، إلا أننا ينبغى أن نفرق اليوم وبحسم واضح بين بديهيات ثوابتنا المعروفة والتى ترتبط عضوياً - وينبغى لها - بكل قيم التقدم Values of Progress ، التى هى جزء لا يتجزأ من المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، وبين قطاع بعينه يرفع شعار الثوابت ليس من باب الانطلاق على أساسها والتحرك الفعال لتفعيل كل أشكال النمو والتطور والتغيير الإيجابى، بل من باب التخفى من قبل البعض فى الداخل العربى من ورائها؛ للحفاظ على حالة الجمود والسكون السلبى والاستكانة والتحجر إما لمصالح ومكاسب شخصية فردية لقطاع بعينه، وإما لعدم رغبة جدية فى التغيير الإيجابى أو التجديد بسبب عمق وتجذر مستوى الاستكانة النفسية وتجذر الخوف من التجديد والتغيير الإيجابى (Resistance/Fear of Change) - وهو الأمر الغالب عادة - وبالتالى تتم مقاومة أى تغيير مقترح على مستوى اللاشعور ربما أو على مستوى الوعى بذلك، مما سيؤدى بنا إلى المزيد من التقهقر والتراجع، وهو الأمر الذى لا يقبله كل من ينتمى بحق إلى جذور وتراب هذه الأمة العريقة، التى يتعين عليها اليوم استنهاض كل طاقاتها الإبداعية الخلاقة لمواجهة تحديات غير مسبوقة. من هنا أتناول حالة محددة ومهمة وحيوية وملموسة فى إطار استنهاض وضعنا الأكاديمى المصاب بنظام «**كنترول الجامعات**» من أجل السعى للإصلاح الجامعى وتدشين ثقافة البحث العلمى بمعناها الرحب.

•• بؤرة المشكلة المحددة بهذه الدراسة وإجراءات تناولها فى سياق التفاعلات الخاصة بنظام كنترول الجامعات كعائق اساسى لتدشين ثقافة البحث العلمي:

بعد أن أوضحنا فيما سبق السياق الأعم والأشمل لمنظومة ثقافة الامتحانات، نرصد هنا بؤرة المشكلة المحددة التى نتناولها بالتحليل فى هذه الدراسة، ولقد تفاعلت فى إطار هذا السياق فكتبت عدة مقالات، وقدمت بحثاً عن موضوع الإصلاح

الإدارى وثقافة التفاوض الجماعى منذ ما يقرب من عشر سنوات، ولقد جاء ذلك البحث بعنوان: «**مباريات التفاوض الإدارى فى الواقع الأكاديمى: نظام كنترول الجامعات الراهن وآليات التفاعل به كعائق لتطوير التعليم**»[٦] .

(ولقد استبقت هذا البحث وتبعته بعدة مقالات كتبتها عن نظام الكنترول فى الجامعة – على مدى سنوات ، هذا بالإضافة إلى وقائع ندوة تدريبية للمعنيين بالشأن التعليمى على مستوى القيادات العليا بوزارة التعليم، والتى تضمنت محاكاة تدريبية[٧] . راجع ما يفيد ذلك بملاحق الدراسة التى توضح مسار التفاعل بخصوص موضوع البحث والمتابعة)[٨] .

لقد كان الهدف من كل هذه الجهود هو الكشف عن عمق التأثير السلبى للغاية لنظام الكنترول الراهن وآليات التفاعل به، والتى تهدر الوقت وتعوق فى الحقيقة أى تطور مطرد للتعليم أو أى استنهاض فعال لدور الجامعات فى التنمية والتطوير وبالتالى الدعوة إلى ضرورة، بل وحتمية تغيير هذا النظام أو استبداله بما يتمشى مع مفاهيم الإدارة الأكاديمية الحديثة (Academic Management) المطابقة لمواصفات **الجودة العالمية** فى الأداء الجامعى.

وهنا لا أحاول النظر للجوانب السلبية فقط، إلا أن ما نركز عليه فى سياقنا هذا هو الذهاب، وبموضوعية، إلى القول **بأن استمرار نظام الكنترول فى جامعاتنا المصرية يمثل حالة متكررة فى قطاعات أخرى تشير إلى حجم فجوة الإدارة فى واقعنا الثقافى ويمثل استمراره استمراراً غير مبرر بالقطع لطغيان الأعراف الخاطئة ولتسلط النظم البيروقراطية وما يتمخض عنها من تفاعلات وممارسات هى غاية فى السلبية تؤدى حتماً إلى تراجع التعليم وتراجع كبير فى دور جامعاتنا، والتى لا تزال إلى اليوم وبسبب جهود أبنائها الفردية تكابد ببسالة، لتحاول أن تكون فى طليعة جامعات العالمين العربى والإسلامى**، رغم كل **الصعوبات والإعاقات الهيكلية** وغير الهيكلية القائمة، والتى يتعين إزالتها من طريق هذه القوة البحثية العربية الهائلة التى نحتاج إلى كل جهودها، ونحتاج إلى استنهاضها للتصدى لتحديات غير مسبوقة، لا نملك التصدى الفعال لها إلا بجهود هذه القوة البحثية. وفيما يلى أقدم تلخيصاً للخريطة الذهنية لمسار تفاعل كاتب السطور مع معضلات الإدارة التى يجسدها نظام كنترول الجامعات الراهن، حتى يمكن إشراك كل المعنيين بهذا الأمر؛ من أجل الوصول إلى أنسب الحلول من خلال ترسيخ **أسلوب التفاوض الجماعى**؛ لأن هذا هو **الأسلوب العلمى الممكن والوحيد الذى ينبغى أن نمارسه على كافة الأصعدة المماثلة**، فالمشكلة كما سيتضح الأمر لها جوانب أكاديمية ، إدارية ، مجتمعية وثقافية فى المقام الأول ولا يمكن حلها من اتجاه واحد، فقط ولكن من

خلال **حزمة سياسات مترابطة** (Packaging) . من هنا نرصد ما يلى من أسئلة وإجابات:

اولا : ما حجم مشكلة نظام كنترول الجامعات الراهن وطبيعة آليات التفاعل المتمخضة عنه؟

وماذا عن مدى آثارها السلبية على تطوير التعليم واستنهاض الجامعات المبنية على فكرة البحث العلمى أساساً، وليس على أساس ثقافة الامتحانات السلبية والعقيمة والمهيمنة إلى أبعد الحدود إلى الآن؟!

وهنا وفى هذا الإطار نطرح عدة أسئلة معيارية محايدة تتعلق بأساليب ومناهج تطوير العملية التعليمية وإدارة الاختبارات، والتى أوردناها وإجاباتها فى البحث المشار إليه أعلاه كما كانت عام ١٩٩٥م، ثم نتبع تلك الأسئلة المحايدة بأسئلة استنهاضية تؤكد على اتجاه الإجابة وعمق المشكلة الراهنة التى ينبغى حلها:

١- كان السؤال بالبحث فى عام ١٩٩٥ هو: متى وكيف تم إنشاء نظام كنترول الجامعات الراهن؟ وكم مرة تناوله التطوير؟

الإجابة: تم إنشاء نظام الكنترول عام ١٩٢٥ - على يد المندوب السامى البريطانى كيتشنر - ولم يتم تطويره منذ ذلك الحين.

والسؤال الاستهاضى البديل الذى نضعه فى عام ٢٠٠٥م هو:

هل يعقل أن يكون النظام الإدارى للامتحانات فى جامعاتنا اليوم هو نفس النظام الذى وضع من أيام الاحتلال الإنجليزى لمصرنا الغالية، ولم ينتابه أى تطوير منذ ذلك الوقت وذلك الظرف التاريخى الذى دُشن فيه؟ .. مع العلم أن أول أسئلة التقييم الذاتى لأى نظام هو «كم مرة تناوله التطوير»؟

٢- كم من الوقت نستهلك لتدريس الطالب وإعداده لسوق العمل، وكم من الوقت نستغرق فى عمليات التقييم طبقاً لثقافة الامتحانات السلبية والتلقينية المترسخة فى واقعنا؟

الإجابة: هى أن التدريس فى إطار الفصلين الدراسيين المعمول به شكلا وليس موضوعاً يستغرق ستة أشهر أو أقل من ذلك قليلاً، بينما يستغرق التقييم المدة المتبقية من العام الأكاديمى.... فهناك **٢٩٠** (**نعم مائتان وتسعون**) يوم امتحانات على مدار العام وتحت مسمياتات عديدة، ما بين امتحانات نهاية الفصل وامتحانات التخلف، كما أن هناك ما يسمى بكنترول «**تخلف التخلف**»؛ ولذلك فهناك أيضا ١٧ يوماً

ونصفاً مربوطة بالمرتب الشهرى لعضو هيئة التدريس نظير الامتحانات... وإذا قرر عضو هيئة التدريس الاعتذار عن أعمال الكنترول العقيم لأحد الفصلين؛ لحضور مؤتمر علمى ليلقى بحثه مثلا أو لأى سبب آخر اعتبر اعتذاره عن الفصلين معاً، مما يترتب حرمانه مما يساوى تقريباً من نصف العام الأكاديمى أى ما يساوى ما يزيد عن راتبه لمدة خمسة أشهر... وهذا الأمر بمثابة تعسف إدارى ينبغى أن يعاد النظر فيه، فالوضع القائم يكرس لـ «**ثقافة الامتحانات**» على حساب أمور عديدة وأهمها «**البحث العلمى**» الذى ينبغى أن يكون فى طليعة أجندة جامعاتنا ... والسؤال الاستنهاضى بعد ما ذكر هو:

هل يعقل أن تهيمن ثقافة الامتحانات الشمولية والتلقينية – والتى ينبغى تفكيكها وإعادة صياغتها بما يليق على عدة أصعدة تفصيلية لها سياق آخر – **على أكبر مساحة من الوقت لا يوجد نظير لها فى جامعات العالم بدلاً من أن تستغل لصالح إعداد الطالب لسوق العمل والاكتفاء بالامتحانات المبنية على حل المشاكل وليس على الحفظ والتلقين داخل كل كورس، بدلاً من إجراءات نظام كنترول الجامعات العقيم والبالى؟**

*** إذا اعتذر الأستاذ عن «الكنترول» خصم منه ما يقرب من نصف راتبه الشهرى، أما إذا اعتذر – إفتراضاً – عن كتابة البحث العلمى فلا يخصم منه شيئاً؟!**

هذه الواقعة من الوقائع الطريفة للغاية لنظام الكنترول، وأقصد نظام التسلط والامتحان والتلقين، فحين يعتذر الأستاذ لأى سبب عن القيام بمهام الكنترول العقيمة والمبددة ليس لوقته فقط، بل مبددة لكل القيم الجامعية الأخرى – غير إدارة الامتحانات –؛ يخصم منه ما يقرب من نصف راتبه الشهرى علاوة على المكافآت... مثلا وعلى سبيل الافتراض إذا قرر سيادته الاعتذار عن البحث العلمى الذى هو عماد الجامعات وتقدم البلاد، حيث من المفترض أن تكون كتابة الأبحاث هى جوهر معنى كلمة أستاذ جامعى؛ فلا غبار عليه ولا خصم لمليم واحد من راتبه، وكأن المهم والأساس أن يكون ترساً أو مجرد «خوجة» فى «طابونة الكنترول»!!

هل يعقل – بناء على ما سبق – أن يهدر كل ذلك الوقت ليس فى تقييم الطالب فى إطار الكورس فقط، بل فى إجراءات عقيمة على مدى العام على حساب إسهامات الأستاذ للطلاب أو للبحث العلمى أو الخروج للمجتمع لممارسة دور الأستاذ فى بناء المجتمع خارج أسوار الجامعة؟

٣- ماذا عن الإهدار المالى الناتج عن تكلفة نظام الكنترول الراهن؟

الإجابة: الكلفة ضخمة للغاية، وهناك بدائل أقل كلفة بكثير تم مناقشتها...

وأبسط ما يذكر هنا تلك **الخيمة الكبيرة** التى تنصب فى ملاعب الكرة وبين المبانى فتصيب أى حريص على عدم الإهدار بالكآبة. فتكلفة الخيام فى الجامعة الواحدة فى الفصل الدراسى الواحد مليون و٤٠٠ ألف جنيه للخيمة وبمعدل من ٥ إلى ٦ خيام فى الفصل الدراسى الواحد (الترم)، بإجمالى تكلفة يصل إلى ما يقرب من ١٥ مليون جنيه كل عام ... مع العلم بأن المبانى الجامعية قد تتسع للطلاب بدلاً من تلك الخيام طبقاً لبعض الآراء وطبقاً لجداول تنبع من عدم الإهدار، أو على الأقل لماذا لا تبنى مبانٍ إضافية للامتحانات بتكلفة خيام فصل دراسى واحد فقط؟!!! وكذلك لماذا لا تستخدم كل هذه الأموال الضخمة فى أبواب مستحقة لها **كالبحث العلمى أو برامج للطلاب**، أو حتى فى **خدمة المجتمع** وما إلى ذلك؟

٤ – ماذا عن التفاعلات السلبية للغاية والتى يرعاها ويولدها نظام الكنترول الراهن؟

الإجابة: هذا الأمر جرى توضيحه بشىء من التفصيل فى مقدمة هذه الدراسة، وفى البحث المشار إليه (والمرفق طيه)، ولكن بإيجاز نذكر النقاط التالية:

* يرعى هذا النظام انعدام الثقة فى الأساتذة والإداريين وتجرى إجراءات وتفاعلات عيقمة مهدرة لثمين الأوقات والعلاقات، لا تحقق الغرض التأمينى منها بقدر ما تسىء لأمور عديدة ومن أهمها أن نظام الكنترول يرعى معظم سمات ثقافات التفاعل السلبية، ومن أهمها تلك التى أطاحت ولا تزال تطيح بجهود العمل المشترك الإيجابى سواء فى الجامعات أو فى ملفات مجتمعية وسياسية عديدة فى واقعنا تناولناها بالتحليل فى سياق سابق[٩]، مثل: «**ثقافة الظن السيء وسلبيات الحوار المبنى على نظرية المؤامرة**»، «**ثقافة إهدار الوقت وتبديده**»، «**ثقافة الخطاب التسلطى**» و«**النظم الإدارية العتيقة وطغيان الأعراف الخاطئة**»، «**ثقافة الصمت السلبى والاستلاب وفقدان الصيغة الفاعلة المؤثرة**»، «**ثقافة مقاومة التغيير الإيجابى ورفع مبدأ «ليس فى الإمكان أحسن مما كان» لترسيخ الجمود السلبى والأمر الواقع**»... وكلها سمات عمقت الفجوة بين التقدم والتخلف، ليس على نطاق تفاعلات نظام الكنترول فقط، بل على صعيد ملفات أخرى عديدة فى واقعنا، وقد آن الأوان لوضع حد لها لإعادة هيكلة الأمور ووضعها فى نصابها الصحيح قبل أن نصل إلى مراحل **الأزمات المستفحلة** والتى تتحول مع الإهمال إلى **أزمات مستعصية** على الحل (Non Manageable crisis). نعم فإن عدم التحرك الإيجابى يولد أزمات، وعدم استباق ومنع الأزمات ينقلنا إلى مرحلة استعصاء تلك الأزمات على الإدارة، وهى المرحلة التى تنهار فيها الأمور كلها والعياذ بالله.

٦- ما هو البديل المقترح لنظام الكنترول الراهن؟

الاستقصاء الذى بُنى عليه البديل المقترح قد شمل الاستفادة بآراء الأساتذة الذين ابتعثوا للدراسة فى الخارج وتعرفوا على نظم إدارة الامتحانات، ومن هنا أوضحنا تفاصيل النظم التالية:

١- النظام الإنجليزى . ٢- النظام الإسبانى . ٣- النظام الألمانى.

٤- النظام الأمريكى. ٥- النظام اليونانى. ٦- النظام الهندى.

٧- النظام الباكستانى. ٨- النظام الإيرانى.

٩- النظام فى شرق أفريقيا (كينيا وتنزانيا وزينزبار).

والسؤال الاستنهاضى هنا هو : **هل يعقل أن كل هذه النظم التى ذكرناها عبر آفاق الكرة الأرضية شىء ونظام الكنترول عندنا شىء آخر تماماً ليس له شبيه؟!** (راجع فى ملاحق الدراسة تفاصيل هذه الجزئية من البحث الذى قدمناه عن هذا الموضوع ١٩٩٥).

الإجابة : نعم هذا صحيح مع كل الأسف.

٧- ولكن ... ما حجج الذين يرون أن نظام الكنترول الراهن هو الأنسب، أو بالنسبة لهم إنه أفضل المتاح فى ظل معطيات واقعنا الثقافى؟

الإجابة : تناولنا فى البحث المشار إليه بالتفصيل كل حجج من لا يرون فى نظام الكنترول الراهن «سلبيات خطيرة»، ويرون أن البدائل أخطر فى ظل معطيات الواقع الثقافى... ولكن خطورة هذه الحجج تكمن فى أنها مماثلة لحجج تثبيت الجمود وعدم التطور والتغيير الإيجابى أساساً لترسخ وتجذر الخوف من التغيير ومقاومته (Resistance/Fear of change) لأسباب متعددة، ويختلط بهذه السمة نوع من إنكار الاستحقاق الموجب للآخرين من خلال النظرة الفوقية والمتشائمة فى آن واحد... فهؤلاء المؤيدون لاستمرار نظام الكنترول الراهن يماثلون فى حججهم من يتبنون حجة تقول «إننا شعب لا يستحق إلا فرض الأمور عليه فرضاً، وإلا كان الأمر كالفوضى!!» وهى من حجج الوصول إلى مراحل الأزمات المستعصية على كافة الأصعدة ومقاومة لكل أشكال التطوير والتطور... وهناك قطاع فى واقعنا قد خلط خلطاً كبيراً مع الأسف فى فهم تعبير «ثوابتنا الثقافية» التى هى فى الحقيقة نظام القيم والمقاصد الإسلامية الكبرى، والتى تعبر عن كل قيم التقدم والتطور والنماء للمسلمين وللبشر كافة ... إلا أن هذا القطاع يقرن ويساوى ويختفى من وراء مفهوم «الثوابت» من أجل تثبيت وتجميد كل الأمور وما يصاحب ذلك من اللافعل والاستلاب وعقلية وصاية القلة، التى ترى أنها القلة الإستراتيجية المدركة لما لا

يدركه غيرها، وبالتالى فإن الحلول عادة لديها تتمثل فى الانصياع للنمط السائد والمهيمن، سواء كان ذلك فى شكل الخضوع للتسلط البيروقراطى أو التسلط بكل أشكاله المتعددة.

ثانيا: لكن ماذا حدث بعد ان تم رفع هذا البحث للإدارات الاكاديمية العليا في عام ١٩٩٥؟

(تشكيل لجنة وتدريب لقيادات تعليمية)

... لقد كان من دواعى سرورى أن رد فعل هذه الإدارات كان إيجابياً، وشكلت لجنة من الأساتذة، وتم محاولة تفعيل ذلك البحث وإجراء تجربة للتحديث، خاصة وإننى بعد ذلك ساقت إلىّ الأقدار مهمة القيام بإعداد وتنفيذ دورة فى التفاوض الإدارى فى المجال التعليمى – مع عدد من المعنيين بالشأن التعليمى وتطويره – فقمت بإجراء محاكاة تدريبية موسعة تشمل كافة الآراء بخصوص هذا الأمر، ولقد كانت هذه الدورة تحت إشراف وإدارة الوحدة التنفيذية للمعونة الإنمائية التابعة لوزارة الخارجية المصرية (OUDA) وقد خلص المشاركون – وهم من كبار رجال التعليم – إلى عدة حلول بديلة ممكنة لنظام الكنترول الراهن (مرفق ما يفيد وقائع هذه المحاكاة) ولكن ماذا حدث بعد ذلك؟! **ولماذا لم يتحقق تفعيل تجربة ولو صغيرة لإثبات إمكانية تحديث نظام إدارة الامتحانات الراهن فى إحدى الكليات مثلاً؟!**

الإجابة: المفاجأة هى أن قطاعاً كبيراً من الأساتذة – الذين يقتنع غالبيتهم العظمى بما جاء فى البحث المرفق – عبروا من ناحية عن مخاوفهم من فتح هذا الملف وشكوكهم الكبيرة فى جدية أحداث «إعادة هيكلة هذا النظام»؛ لأنهم ومن منطلق نظرية المؤامرة الشائعة – مع الأسف – فى تفاعلات الواقع الثقافى العربى يرون أن جماعات مصالح استمرار الكنترول أقوى من أى شىء آخر، ومن الناحية الأخرى فإنهم يعلمون أن تغيير هذا النظام يستتبع من وجهة نظرهم بالضرورة قطع ما يقرب من نصف الراتب الشهرى، وكذلك للإداريين، حيث إن هناك ما يقرب من ٢٩٠ يوم امتحانات فى بند المرتب على مدى العام الدراسى... فمن ذا الذى يستطيع الاستغناء عن راتبه لما يقرب من نصف العام بحسبة بسيطة، خاصة وأن الراتب متواضع فى أحسن حالاته، ويحتاج بلا شك إلى إعادة نظر، خاصة وأن وسائل زيادته مع إعادة تنظيم الشأن الجامعى بحزمة سياسات متكاملة متوفرة وتحتاج إلى فتح باب المناقشة الموضوعية .

خلاصة الدراسة:

إن فتح باب المناقشة الموضوعية والجريئة لهذا الملف من شأنه تبديد أوهام عدم حل الوضع المتأزم والمتخلف الذى يفرضه نظام كنترول امتحانات وضع منذ أيام

الاحتلال الإنجليزى لمصر، ولقد أثبتت محاولة التعامل من منظور التفاوض الجماعى لتغيير نظام الكنترول أنها **حالة تفاوضية أساسية فى أولى خطوات تدشين ثقافة البحث العلمى الحقيقة**؛ ولذلك فهى خطوة جديرة باستمرار محاولة التعامل معها من أجل الوصول إلى نتيجة إيجابية فى النهاية تؤدى إلى التغيير إلى الأفضل للجميع، فهى حالة تتعامل مع محاولة ترسيخ فكر الإدارة الحديثة فى أهم قطاعاتنا وهى «الجامعات» والتغلب على معضلات إدارة التغيير الإيجابى والتصدى لمفاهيم صعبة للغاية، مثل «**مقاومة التغيير والخوف منه**». إننا بحاجة إلى كل الجهود المبتكرة مع الإصرار على التغيير الإيجابى كوسيلة للبقاء فى عالم يتطور بسرعة مذهلة، **وهذا العالم يتحدث فى أمور مختلفة تماماً**. فنحن نحتاج اليوم إلى حزمة سياسات تفعيلية متكاملة (Package) تجمع كل الجهود بدون يأس، ولا شك أن للإدارة الأكاديمية العليا الدور الأساسى فى إدارة هذه الجهود، من هنا نطرح هذا الملف بأكمله ليكون نواة لمناقشات موضوعية، وربما أبحاث أخرى يكون هدفها رد الاعتبار لجامعاتنا ولباحثينا، فالسياق الأشمل والهدف الأسمى من وراء ذلك هو أن تكون **ثقافة البحث العلمى** وإعداد الطالب بصورة أفضل هى الثقافة السائدة وليس **ثقافة الامتحانات** ونظام الكنترول، الراهن وما يصاحبه من سلبيات ونتائج مدمرة على الأساتذة والطلاب . إن النتيجة المرجوة هنا أن يحدث تغليب لثقافة البحث العلمى بدلاً من ثقافة نظام الكنترول وأن يتحول بند «ال ٢٩٠ يوم امتحانات» إلى بند «**٢٩٠ يوم بحث علمى**»، بالإضافة إلى حزمة متكاملة داعمة للبحث العلمى الحقيقى وثقافته المفتقدة.

*** خسارة ٢٠٠ مليار دولار، وعدم وجود جامعة مصرية عربية ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم:**

... **ولنتذكر فى نهاية هذا الطرح أن الجامعات العربية تصرف ما لايزيد عن «واحد بالمائة» فقط من ميزانيتها على البحث العلمى**، بينما جامعات العالم المتقدم وتلك الساعية للتقدم تصرف «**أربعين بالمائة**» وما فوق ذلك على ميزانية البحث العلمى بها، ولنتذكر كذلك أن أسباب هجرة العقول العربية للخارج والتى طبقاً لأحدث دراسات مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية كبدت العالم العربى ما يساوى **٢٠٠ مليار** دولار، أى ما يزيد عن ١٢٠٠ مليار جنيه. ولنتذكر أن لمصر وكما ورد فى أحدث إحصائية للجهاز المركزى المصرى؛ أكثر من **سبعمائة ألف مصرى** يقومون بأعمال التنمية فى كافة المجالات فى دول الغرب المتقدم منهم ٤٥٠ عالم (راجع كذلك نص دراسة مصرية نشرت فى تحقيق لجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٤).

*** من «صفر المونديال» إلى «صفر الجامعات» وثقافة «فليخسأ الخاسئون»**

عندما تحققنا من صفر المونديال المؤسف – والمستحق مع الأسف – طلع علينا وزير الشباب في ذلك الوقت بعد إعلان النتيجة لا ليعترف بالواقع ويستنهضه، بل قال كلمته الشهيرة والمحبطة «فليخسأ المحكمون...» ولكن كيف يخسأ الخاسئون دون الأخذ بالأسباب ؟! كذلك تكرر الأمر بشكل آخر عندما صدم المصريون بصدور ذلك التقرير العالمي الصادر عن جامعة شنغهاى الصينية، والذى تمت الإشارة فيه إلى أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم وليس من ضمنها أى جامعة مصرية وعربية (الأهرام ٢٠٠٥/٢/٦). ولقد استمعت إلى رأى الأستاذ **الفاضل د. عمرو سلامة وزير البحث العلمي** في لقاء معه بأكاديمية أخبار اليوم بخصوص هذا الموضوع حينما سأله أحد الطلاب عن رأيه فى ذلك التقرير، فأجابة سيادته قائلاً: «إننا أصلاً لم ندخل من بابه فى هذا التقرير، وإنهم اختاروا الدول على أساس اقتصادى فى المقام الأول» وانتهت إجابة السيد الوزير الفاضل ليبدأ قلق المنتبهين من الطلاب والحاضرين من الأساتذة فى الازدياد... لأن هذا التقرير الذى قدمته جامعة شنغهاى الصينية «المحايدة»، وضع العالم كله موضع اختيار لأفضل ٥٠٠ جامعة، حيث طلبت الجامعة عينة من ١٣٠٠ باحث ومتخصص وخبير فى التعليم من ٨٨ دولة عبر الكرة الأرضية، أن يكون هدفهم هو الحقيقة وليس الدعاية المغرضة أو «استهداف مصر». وهنا لابد ألا ننسى أننا قد انتصرنا فى أمجد المعارك فى التاريخ وآخرها حرب **رمضان/أكتوبر** ١٩٧٣ عندما تعاملنا مع الحقائق الموضوعية وإن كانت بالغة الصعوبة واعترفنا بقصورنا فاستنهضنا الهمم وأخذنا بكل الأسباب، فكان أعظم انتصار سجلناه فى التاريخ الحديث، فلعلنا نستنهض روح **أكتوبر المجيد/رمضان** من جديد فى كل قطاعات حياتنا. وهذا لا يتم بأسلوب «سيناريو النعامة» وبلغة الإنشاء أو استنهاض الأمل دون أخذ أولى الخطوات الحقيقية والمتمثلة هنا فى تغيير ثقافات الامتحانات القابعة على صدور كل المصريين إلى اليوم، وترك هذه الجزئية المحورية أو تجاهلها والقفز فوقها بالحديث عن خطة وخطط ومشروع ومشروعات للبحث العلمى ومساهمات رجال الأعمال، وإلى آخره مما هو مقترح اليوم على الساحة. ولقد ذكرنى هذا الموقف وهذا الأسلوب بما قاله الراحل الكبير **عباس محمود العقاد** الذى رد على واحد ممن أسميهم «شعراء الإحباط والاندهاش فى واقعنا» حين قال ذلك الشاعر: «**أنا الشرق عندى فلسفات، فمن ذا الذى يعطينى طائرات**» فقال العقاد معقبا: «**لو كان عندك فلسفات لكان عندك طائرات!!**» وإن علينا أن نتذكر أن عظمة هذا الوطن الغالى عبر التاريخ كله تكمن فى أنه ينهض بعد كل كبوة، فلنركز بالإرادة القوية على **الإصلاح الجامعى الحقيقى**، وكذلك على إنقاذ قطاع الباحثين المصريين على وجه الخصوص ممن يدركون تماماً **أن مصر يمكنها أن تلحق بالعالم**

المتقدم إذا قررت ذلك فى إطار خطة تفعيلية متكاملة. إن المطلوب إزالة تلك المعوقات غير المقبولة من طريقهم، وذلك من منطلق القاعدة الفقهية الآمرة «**بإماطة الأذى عن الطريق**». ولا يزال نظام الكنترول الذى وضع أثناء فترة الاحتلال الإنجليزى لمصرنا الغالية واحداً من أكبر المعوقات المؤذية، بينما لا يزال البعض فى واقعنا يعتبره من «المقدسات الوهمية»! ومن باب «ليس فى الإمكان أفضل مما كان!».

إنه وبعد أن كانت المادة ٧٦ من الدستور المصرى من «المقدسات الوهمية» التى لا تُمس، تمكّنا وبإرادة وطنية من قطاعات وطنية عديدة من الشعب المصرى جعلت الرئيس مبارك يقوم بالإطاحة بهذه المادة وتغييرها بمجرد توفر الإرادة فى الإحساس بأهمية هذه الخطوة، التى كان ينبغى أن تكون فى إطار الإطاحة الحقيقية بعدة مواد أخرى مرتبطة بها ارتباطاً مباشراً وفى إطار عملية إصلاح أعمق وبوتيرة أكثر سرعة وفاعلية، خاصة فى جامعاتنا التى تمثل قاطرة التنمية فى كافة المجالات وبعيداً عن كل محاولات المتسلطين وترزية القوانين، والاستبداديين من إفراغ الإيجابيات من مضمونها. إنه وبعد ما طرحناه فى هذه الدراسة، وبعد الاطلاع على محاور **مؤتمر التعليم العالى فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل**»، والذى دارت وقائعه فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى ١٤ – ١٧ فبراير ٢٠٠٥، ومن خلال المداخلات والوقائع التفاعلية لهذا المؤتمر الكبير، خاصة تلك التى ركزت على خريطة الواقع فى الجامعات المصرية، **لم أجد أى بحث أو أى وثيقة أثارت هذا الموضوع الذى تضمنته هذه** الدراسة التقريرية التى عرضت أهم عناصرها فى مداخلات المؤتمر وقدمت محتواها كذلك للقائمين على هذا المؤتمر. وقد علق عليه الأستاذ الدكتور **عبد الله التطاوى** نائب رئيس جامعة القاهرة أثناء فعاليات المؤتمر بتأكيده على أهمية فتح هذا الملف كخطوة رئيسية نحو تدشين ثقافة البحث العلمى، وذكر أن الدكتور **طه حسين** (رحمه الله) قد نادى من عدة عقود مضت بتغيير مثل هذه النظم الإدارية البالية!! «لكن الأمر أكثر بكثير من مجرد أمور إدارية بالية كما أوضحنا فى هذه الدراسة». إنه أمر يتعلق بوقف التأثيرات السلبية العميقة لمنظومة ثقافة الامتحانات وإلغائها واستبدالها ببرنامج ثقافى إدارى علمى جديد يدشن ثقافة البحث العلمى فى جامعاتنا، ولقد كان من المفترض أن يحسم هذا الأمر منذ عقود مضت وقبل أن تستفحل ثقافة الامتحانات التسلطية فى واقعنا ببصماتها الكئيبة على كل تفاعلاتنا وإلى هذا الحد المخزى الذى وصلت إليه... ولكن لا نملك ألا أن نسأل: ألم يحن الوقت إذن لفتح هذا الملف فى إطار خطة تحديث متكاملة لجامعاتنا لصالح مصر كلها والتى هى ليست أمل كل المصريين، بل أمل كل الوطن العربى والعالم الإسلامى؟ .. والله ولى التوفيق وهو حده المستعان.

هوامش الدراسة:

١- لمزيد من التفاصيل عن العوائق الهيكلية للبحث العلمى وتدشين مشروعات استشراق المستقبل التى أصبحت لابد منها ليس لمجرد رفع مستوى البحث العلمى، بل لاعتباره أداة رئيسية للتعامل مع الأزمات واستباقها ومنعها على جميع محاور التنمية؛ راجع مايلى:

* حروب الهوية ومستقبل التفاوض مع الغرب: نحو المشروع العربى لإدارة النوازل واستباقها، محمد وجيه، حسن، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٢م.

* تحديات الدور المصرى وآفاق المستقبليات: ما بين التنبؤ والنبوءات، دراسة من منظور لغويات التفاوض، محمد وجيه، حسن، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٣م.

* راجع أبحاث مؤتمر التعليم العالى فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤ - ٢٠٠٥/٢/١٧.

* راجع وقائع المؤتمر القومى الأول لمنظومة البحث العلمى (مايو ٢٠٠٥) والذى تعرض لنقاط حيوية، ولكنه لم يتعرض لمنظومة ثقافة الامتحانات وكنترول الجامعات الراهن والذى يمثل العقبة الأولى والمحورية لتدشين ثقافة البحث العلمى.

٢- راجع دراسة بعنوان «التفاوض وإدارة المقابلات»: أمثلة من تفاعلات أشهر السياسيين والإعلاميين، محمد وجيه، حسن ، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٣- راجع المصدر السابق (٢) لمزيد من التفاصيل عن أنواع الأسئلة وتصنيفاتها ووظائفها المتعددة.

٤- راجع تحقيق وحوار مفصل فى هذا الشأن أجرته **جريدة الأهرام ويكلى** مع كاتب السطور بتاريخ ١٣-١٩ يونيو ١٩٩٦ ونسخة منه مرفقة فى ملاحق الدراسة.

٥- راجع أمثلة من هذه المقالات المعبرة عن تفاعل البحث مع مشكلة الدراسة هنا فى ملاحق الدراسة.

٦- راجع البحث بعنوان : «مباريات التفاوض الإدارى فى الواقع الأكاديمى: نظام كنترول الجامعات الراهن وآليات التفاعل به كعائق لتطوير التعليم». المقدم إلى

المؤتمر الدولى للبحث العلمى فى الجامعات المصرية، ودوره فى خدمة قضايا التنمية والبيئة (١٦ - ٢٢ صفر ١٤١٦هـ والموافق ١٧ - ٢٠ يوليو ١٩٩٥م)، والمنعقد فى جامعة الأزهر تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك (نسخة منه مرفقة فى ملاحق الدراسة).

٧- مرفق فى ملاحق الدراسة المحاكاة التى تم تقديمها كتدريب على التفاوض الإدارى وإيجاد البديل الملائم لكنترول الجامعات الراهن، والتى كانت تحت إشراف (OUDA) الوحدة التنفيذية الإنمائية بوزارة الخارجية المصرية والمعنية بتنمية مصادر التنمية البشرية على المستوى الدولى، من ١٦ - ١٩٩٦/٥/٣٠ .

٨- راجع كذلك مراسلات إلى رئيس جامعة الأزهر، حيث استجاب سيادته إيجابياً للمقترح بتعديل نظام الكنترول، ولكن لم يتم تفعيل الإصلاح الإدارى المقترح بعد.

٩- راجع دراسة بعنوان «مقدمة فى علم التفاوض الاجتماعى والسياسى»، حسن محمد وجيه، سلسلةعلوم المعرفة، الكتاب ١٩٠ ، ١٩٩٤ ، الكويت.

١٠- راجع ما يفيد تلك فى ملاحق الدراسة.

ملاحق الدراسة:

١- تحقيق نشر فى الأهرام ويكلى بعنوان «الآن الحفظ الأصم»

The Memorizing Machines. Al-Ahram Weekly 13-19 June 1996.

٢- مجموعة مقالات لكاتب السطور فى نقدكنترول الجامعة وفجوة الإدارة الجامعية بجريدة الأهرام فى عام ١٩٩٢ .

٣- مكاتبات إدارية مسجلة للتفاعلات الخاصة بمحاولات تفكيك صرح كنترول الجامعات الأصم المولد لثقافة الامتحانات بتنوعاتها .

٤- تسجيل وقائع حالة تدريبية بعنوان : حالة عملية فى مجال التفاوض الإدارى: نظام الكنترول بالجامعات المصرية كحالة تفاوضية عن «مقاومة التغيير»، تم تقديمها لقيادات وزارة التعليم فى مقر الوحدة التنفيذية للمعونة الإنمائية التابعة لوزارة الخارجية المصرية لتنمية المصادر البشرية (OUDA)، من ١٦ إلى ١٩٩٦/٥/٣٠م.

٥- جزئية تفصيلية من البحث الذى قدمناه عام ١٩٩٥ عن الحلول البديلة لنظام الكنترول من أمثلة لجامعات العالم المختلفة.